الفصل 1

لمَ الاستدامة والإنصاف؟

نهج التنمية البشرية هو، منذ نشأته، وسيلة تتيح لنا فهم العالم الذي نعيش فيه اليوم وفي المستقبل. وقد جدد تقرير التنمية البشرية لعام 2010 التأكيد على أهمية مفهوم التنمية البشرية، فركّز على التمكين، والإنصاف، والاستدامة في توسيع الخيارات المتاحة للإنسان، كما بيّن أنّ هذه الأبعاد الأساسية لا تتلازم دائماً. وتناول التقرير التحديات الماثلة أمام تحقيق كل بُعد من هذه الأبعاد الثلاثة الأساسية، أي التمكين، والإنصاف، والاستدامة، إذ هي أبعاد متآزرة لا يتحقق أيّ منها على حساب الآخر.

ووثّق تقرير عام 2010 أيضاً التقدّم الكبير الذي شهدته العقود الأربعة الماضية، إذ سجل دليل التنمية البشرية ارتفاعاً هاماً منذ عام 1970، بلغت نسبته الإجمالية 41 في المائة، ووصلت نسبته إلى 61 في المائة في البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة. وفي هذا الارتفاع تعبير عن تقدّم قوي في مجالات الصحة والتعليم والدخل. ففي التعليم الابتدائي والثانوي، مثلاً، تحققت مكاسب كبيرة للفتيات، وإذا استمرت معدلات التقدم بهذه الوتيرة، فسيعيش أكثر من ثلاثة أرباع سكان العالم بحلول عام 2050 في بلدان تتمتع بمستوى من التنمية البشرية، تضاهي قيمته قيمة دليل التنمية البشرية في البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة جداً اليوم. وقد شهد العالم أيضاً تقدماً في أبعاد أخرى، إذ ازداد عدد الدول المحكومة بأنظمة ديمقراطية من أقل من الثلث إلى ثلاثة أخماس، وكان الربيع العربي في عام 2011 قفزة إلى الأمام، تبشر بنهاية لحكم أوتوقراطي رزح تحته نحو 100 مليون شخص طوال عقود من الزمن.

غير أن الواقع لا يؤكد أنّ معدّلات التقدم التي شهدها الماضي ستستمر في المستقبل. فهذا التقدم لم يكن متساوياً بين البلدان، ولا بين الفترات الزمنية، بل إنّ الظروف تدهورت في بُعدين أساسيين من أبعاد التنمية البشرية، أي في الاستدامة البيئية حيث تكثر الأدلة على وجود أنماط مدمرة سيكون لها عواقب وخيمة في المستقبل، وفي الدخل حيث لا تزال الفوارق شاسعة، ورغم التقدّم بقيت الفوارق كبيرة في الصحة والتعليم.

ويتناول هذا التقرير موضوعين: الأول هو العواقب الخطيرة التي تطال البشر من التدهور البيئي، وهي عواقب يقع معظم أعبائها على الفقراء والمحرومين؛ والثاني هو الحاجة إلى جعل الإنصاف جزءاً لا يتجزأ من الحلول المطروحة. ويقدّم التقرير دراسة معمّقة للأنماط السائدة وتداعياتها، ويطلق دعوة جريئة للتحرك والعمل، ويُحدد سبلاً لكسر الحلقة المفرغة بين التدهور البيئي والنمو الاقتصادي، التي عكّرت آفاق التنمية على مدى أكثر من نصف قرن مضى، وما زالت تنذر بتعثر التقدم في المستقبل.

والرؤية التي يتضمنها هذا التقرير تلتقي مع روح الإعلانات الدولية بشأن التنمية المستدامة، ومنها الإعلانات التي أطلقت في ستوكهولم (1972)، وريو دي جانيرو (1992)، وجوهانسبرغ (2002)، وكلها ناصرت فكرة تقوم على ثلاثة أركان للتنمية المستدامة: ركن بيئي، وركن اقتصادي، وركن اجتماعي[1]. ويُعدّ الإنصاف بين أفراد الجيل الواحد جزءاً من الركن الاجتماعي، والدعوة التي ننادي بها إلى توخي الحذر في إدارة الموارد الطبيعية البيئية والأساسية إنما هي نابعة من الحرص على زيادة الفرص أمام أشد المحرومين، وكذلك من الحاجة إلى مواجهة مخاطر الكوارث.

وينأى هذا التقرير عن الإسهاب في قضايا الاستدامة الاقتصادية والمالية والسياسية، لكنه ينهل من بعض الدروس المهمة المستقاة من هذه المجالات، ويركز على مجموعة محددة من القضايا بدلاً من محاولة تغطية مجالات واسعة. ووراء اختيار موضوع البحث دافع قوي، هو الحاجة الملحة إلى مواجهة المخاطر البيئية الجسيمة التي تحدق بالعالم اليوم.

والخلاصة أنّ هذا التقرير يركز على هذين التحديين المترابطين، أي الاستدامة والإنصاف، والهدف هو تبيان كيفية تحقيق تنمية بشرية أكثر استدامة، وأكثر إنصافاً.

* * *

ويقدّم هذا الفصل تمهيداً لموضوع البحث بمراجعة فكرة الحدود المفروضة على التنمية البشرية، كما

يستعرض نموذجين للاستدامة لكل منهما تأثير بالغ على طريقة تقييمنا لبعض أكثر الخيارات إلحاحاً أمام البشرية. ونحن نتخذ في ذلك موقفاً ينشد الحفاظ على البيئة لأننا لا نضمن دائماً حلولاً تكنولوجية للمشاكل التي نخلّفها. ويقع في صميم هذا النهج اعتراف بعدم اليقين الذي يكتنف المستقبل، والحاجة إلى التعامل مع المخاطر بروح المسؤولية بغية الوفاء بالتزامنا حيال أجيال في الحاضر والمستقبل.

نحن نحمل همّ الاستدامة البيئية لأن من الظلم أن يعيش جيل على حساب أجيال أخرى. فلا يجوز لمن يولدون اليوم التمتع بحق أكبر في موارد الأرض ممن يولدون بعد مائة أو ألف عام من اليوم

هل من حدود للتنمية البشرية؟

شهدت الأعوام الأربعون الماضية تحسناً كبيراً في حياة معظم سكان العالم. غير أنّ عوامل كثيرة تقيّد القدرة على المضي في هذا التقدّم. وإذا ما تمكنّا من كسر هذه القيود، فقد نكون على مشارف عصر يزخر بفرص تاريخية لتوسيع الخيارات والحريات. وإذا تخاذلنا عن العمل، فقد لا تتذكر أجيال المستقبل في مطلع القرن الحادي والعشرين سوى حقبة أوصِدت فيها الأبواب في وجه معظم شعوب العالم إلى مستقبل أفضل.

ونحن نحمل همّ الاستدامة البيئية لأن من الظلم أن يعيش جيل على حساب أجيال أخرى. فلا يجوز لمن يولدون اليوم التمتع بحق أكبر في موارد الأرض ممن يولدون بعد مائة أو ألف عام من الآن. ويمكننا فعل الكثير كي لا يؤدي استخدامنا لموارد العالم إلى تقويض الفرص في المستقبل، وهذا واجب علينا أداؤه.

ويقول أمارتيا سين (Amartya Sen): "إن عاشت أجيال المستقبل في بيئة ملوثة، محرومين من الهواء النقي... فحتى لو كانت هذه الأجيال ثرية، فثراؤها لن يعوّض عن التلوّث"[2]. وعدم اليقين الذي يكتنف ما سيختاره البشر في المستقبل، يعني أنّ علينا أن نضمن لهم حرية الاختيار، التي هي عماد نهج الإمكانات، بوسائل أهمها حماية الموارد الطبيعية وتنوعها[3]، فمن غير الموارد الطبيعية قد لا يتاح لنا أن ننعم بالحياة التي نقدّرها وننشدها[4].

لقد اعترفت أولى تقارير التنمية البشرية بأهمية البيئة وقيمتها. فالتقرير الأول حذر من التزايد المطرد في المخاطر البيئية، ومنها المخاطر التي تصيب الصحة، ومن ارتفاع درجة حرارة الأرض، والضرر اللاحق بطبقة الأوزون، والتلوث الصناعي، والكوارث البيئية[5]. أمّا تقرير التنمية البشرية لعام 1994 فأكّد على "عدم وجود أي تعارض بين التنمية البشرية والتنمية المستدامة، فكل منهما راسخ في الحقوق الأساسية لكل إنسان"[6].

أما تقرير التنمية البشرية لعام 2010 فرفع شأن الاستدامة، إذ جدّد التأكيد على أهمية التنمية البشرية[7]:

"التنمية البشرية هي توسيع لحريات البشر فيعيشوا حياة مديدة ملؤها الصحة والإبداع، ويسعوا إلى تحقيق الأهداف التي ينشدونها، ويشاركوا في رسم مسارات التنمية في إطار من الإنصاف والاستدامة على كوكب يعيش عليه الجميع. فالبشر، أفراداً وجماعات، هم المحرك لعملية التنمية البشرية، وهم المستفيد منها".

وبرزت أهمية التنمية المستدامة مع نشر التقرير حول مستقبلنا المشترك (Our Common Future) في عام 1987. وهو تقرير أصدرته اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية في الأمم المتحدة، برئاسة رئيسة الوزراء النرويجية السابقة غرو هارليم برونتلاند. وأرسى هذا التقرير التعريف الموحد للتنمية البشرية، وهي "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر بدون المساس بقدرة أجيال المستقبل على تلبية احتياجاتها"[8]. غير أن عمل اللجنة يستمدّ أهميته من عوامل أخرى. فقد تميّز عن الكثير من الأعمال التي تناولت موضوع الاستدامة لاحقاً إذ ركّز على الإنصاف:

"فالكثير من مشاكل نضوب الموارد والإجهاد البيئي تعود في الأصل إلى فوارق في النفوذ الاقتصادي والسياسي. فقد يُتاح لقطاع صناعي معين التسبب بمعدلات غير مقبولة في تلويث المياه والإفلات من الحساب لأنّ من يقع عليهم الضرر الأكبر فقراء ولا يستطيعون تقديم شكاوى رادعة. وقد تُدمّر غابة بكاملها بسبب القطع الجائر للأشجار لعدم توفر بديل للسكان، أو لأن شركات الأخشاب تملك نفوذاً يفوق نفوذ سكّان القرية. وفي العالم أمم غنية تتمتع بنفوذ مالي وتكنولوجي يمكّنها من التكيّف مع آثار تغيّر المناخ. وليس عجزنا عن تشجيع المصلحة المشتركة في التنمية المستدامة سوى نتيجة لإهمال العدالة الاقتصادية والاجتماعية داخل الأمة الواحدة وبين الأمم جميعاً".

وأعربت اللجنة أيضاً عن مخاوف من أنّ العالم يبلغ أقصى حدود النمو الطبيعية في النشاط الاقتصادي. ففي عام 1972، نشر مفكّرون بتكليف من المجموعة المعروفة باسم نادي روما تقريراً

حول حدود النمو (The Limits to Growth)، وتوقعوا فيه نضوب الكثير من الموارد الطبيعية في القرن الحادي والعشرين إذا استمرت معدلات نمو الاستهلاك الراهنة على حالها. وقد انتقد خبراء اقتصاديون هذه الفرضية بسبب إهمالها لتعديلات الأسعار والتغيّر التكنولوجي الذي توقعوا أن يخفف من ضغوط الطلب على الموارد[9]. غير أنّ الحقائق تثبت بعض توقعاتهم. فبعد التعديل حسب التضخم، ارتفعت أسعار النفط بواقع خمسة أضعاف في الفترة من 1970 إلى 1985[10].

وعلى مدى العقدين اللذين عقبا نشر التقرير الصادر عن نادي روما، تغيّر مفهوم الشحّ إذ بلغت معظم أسعار السلع ذروتها في منتصف ثمانينات القرن العشرين. وبحلول عام 1990، انخفضت الأسعار من الذروة التي بلغتها في ثمانينات القرن العشرين، بنسبة 57 في المائة للبترول، و45 في المائة للفحم، و19 في المائة للنحاس. وفي ضوء هذه المعطيات، تراجع احتمال الاعتقاد بأن العالم يقترب من ضائقة الموارد. فلو كانت الموارد تشح لصارت الأسعار إلى الارتفاع لا إلى الانخفاض. وفي عام 1997، وصف تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الأمم المتحدة التوقعات التي حملها تقرير نادي روما بأنّها "متطرفة"، و"غير موثوقة" و"غير مجدية على الصعيد السياسي"[11].

واليوم، بعد أربعة عقود مضت، عادت المخاوف القديمة تحمل أبعاداً وشواغل جديدة. فقد باتت المشاكل أكثر إلحاحاً في الحفاظ على الموارد الطبيعية المتجددة، من غابات وهواء وثروة سمكية، غير أنّ الرسالة واضحة لا لبس فيها، فنموذج التنمية الذي نتبعه يصطدم بحدود حقيقية.

نماذج متنافسة

الفكرة القائلة بأنّ شحّ الموارد يحدّ من القدرة على التنمية في العالم قديمة في التاريخ. ففي أواخر القرن الثامن عشر، رأى مالتوس (Malthus) أنّ رقعة الأرض المحدودة لا تكفي لمتطلبات استهلاك الغذاء، ولا تتسع لأعداد لامتناهية من السكان. وبعد مرور 200 عام على هذا الرأي، ها هي الأرض موئل لسبعة أضعاف عدد السكان الذين كانت تؤويهم في زمن مالتوس.

والواقع شاهد على أنّ التقدم التكنولوجي، واستغلال الموارد الوفيرة للتعويض عن الشح في موارد أخرى أفسح المجال لاستمرار ارتفاع مستويات المعيشة على مرّ القرنين الماضيين. فسعر الغذاء معدلاً حسب التضخّم أدنى بكثير اليوم مما كان عليه قبل 200 أو حتى قبل 50 عاماً، كما إن الاحتياطي المعروف من المعادن هو الآن أعلى بكثير مما كان عليه في عام 1950[12]. ومع تحسين تقنيات الزراعة، فاق معدل الإنتاج الغذائي معدل النمو السكاني. وقد أدت الثورة الخضراء إلى مضاعفة محاصيل الأرز والقمح في آسيا بين الستينات والتسعينات من القرن العشرين من خلال استخدام أنواع وفيرة المحاصيل من النباتات، وتحسين أنظمة الري، واستخدام الأسمدة والمبيدات الحشرية[13]. غير أنّ زيادة المحاصيل هذه تحققت بوسائل لم تكن مستدامة، والحرص على إرساء ممارسات زراعية أكثر استدامة، يرافقه قلق من وجود نحو مليار إنسان يعانون نقصاً في التغذية ويواجهون حالة خطيرة من انعدام الأمن الغذائي[14].

وإزاء هذه الملاحظات، افترض البعض أنّ استهلاك مخزون الموارد غير المتجددة، ستعوّض عنه الابتكارات التكنولوجية ومؤشرات الأسعار، بحيث تعمل على درء حالات النقص التي تحد من التنمية في المستقبل. ومع تفاقم الشح في مورد معيّن، ستأتي الزيادة النسبية في الأسعار بمزيد من الأرباح للمبتكرين ولأصحاب الأصول لتحلّ محل المورد الشحيح الناضب. وتستطيع هذه القوى الحد من استخدام الموارد حتى مع نمو الاستهلاك. ويقدّر معهد الرصد العالمي أنّ إنتاج وحدة واحدة من الناتج في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2000 استهلك أقل من خُمس الطاقة التي كان يستهلكها في عام 1800[15]. وهذا يؤدي إلى فرضية تعرف بالاستدامة الضعيفة التي تركز على مجموع مخزون رأس المال بدلاً من التركيز على نضوب الموارد الطبيعية.

ويرى معارضو هذه الفرضية، وهم أنصار فرضية الاستدامة القوية، أنّ بعض الأصول الطبيعية الأساسية لا بدائل حقيقية لها ويجب الحفاظ عليها[16]، وأنّ هذه الأصول ضرورية ليس لإنتاج السلع والخدمات فحسب، بل لحياة البشر. وعلى المجتمعات ألاّ تدخر جهداً للحفاظ على استمرارية تدفق الخدمات من رأس المال الطبيعي على مر الزمن، لأنّ تراكم رأس المال المادي أو غيره لا يمكن أن يعوّض عن ارتفاع درجة حرارة الأرض، أو نفاد طبقة الأوزون، ولا عن الخسائر الجسيمة الأخرى في التنوع البيولوجي.

ولم يُغفل أنصار الاستدامة القوية الكفاءة المتزايدة في استخدام الموارد. إلاّ أنهم يؤكّدون أنّ الماضي ليس بالضرورة دليلاً صائباً على ما سيحدث في المستقبل. ففي الماضي، لم تكن بعض القيود على

فرضية الاستدامة الضعيفة تركز على مجموع مخزون رأس المال بدلاً من التركيز على نضوب الموارد الطبيعية؛ وفرضية الاستدامة القوية تركز على وجوب الحفاظ على الأصول الطبيعية الأساسية إذ لا بدائل حقيقية لها

رأس المال الطبيعي مُلزمة، واليوم نرى أنّ بعض أنواع رأس المال الطبيعي لا يمكن التعويض عنها، وخير مثال على ذلك هو ارتفاع درجة حرارة الأرض. فهناك أدلة دامغة على أننا نبلغ أقصى حد في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وأن تجاوزه ينذر بعواقب وخيمة. ويرى أحد المناصرين لهذه الفرضية أننا ننتقل من اقتصاد "العالم الفارغ"، وفيه ينحصر رأس المال الذي أوجده البشر ويفيض رأس المال الطبيعي، إلى اقتصاد "العالم المليء"، وفيه ينحصر رأس المال الطبيعي ويفيض رأس المال الذي أوجده البشر[17].

الإطار 1.1

إدارة المخاطر البيئية: المجازفة بالكوكب

نحن نجازف بالكوكب في "ألعاب" يحصد الأرباح منها أفراد ويسدّد المجتمع كلفة الخسائر الجسيمة. وأي نظام يجني هذه النتائج إنّما هو نظام أخفق في درء المخاطر. وقد عبّر خبير الاقتصاد جوزيف ستيغليتس (Joseph Stiglitz)، الحائز جائزة نوبل، عن ذلك بالقول: "أصحاب البنوك الذين يضعون اقتصادنا في مهب الخطر، وأصحاب شركات الطاقة الذين يضعون كوكبنا في مهب الخطر، قد يجنون مبالغ طائلة، لكن الخسائر في النهاية ستقع حتماً علينا نحن المجتمع شأن المقامرين المجازفين".

وتمدّ الحوافز الخادعة البنوك الاستثمارية وشركات الطاقة بإعانات خفية، بطرق مثل خفض مستوى المسؤولية القانونية، ومنح فرص الإنقاذ الاقتصادي، علماً بأنّ المكلّفين بالضرائب سيتحملون التكاليف. ولأنّ هذه الشركات غير مضطرة لتحمل كامل تكاليف ما قد يطرأ من أزمات، لا تجد ما يثنيها عن خوض غمار المخاطرة. ولكم أن تتأملوا مثلاً حادثة التسرب النفطي التي وقعت في عام 2010 في الولايات المتحدة الأمريكية في أحد مشاريع شركة بريتيش بتروليوم (BP)، حيث فاقت التكاليف مبلغ 75 مليون دولار أمريكي الذي هو حد المسؤولية المالية الأعلى. وفي الحالات التي لا حدود فيها للمسؤولية القانونية، تعتري القوانين ثغرات. ففي اليابان مثلاً، يستثني قانون التعويض عن الكوارث النووية الحالات التي "ينجم فيها الضرر عن كارثة طبيعية استثنائية".

وإذا كان من الصعب توقع الأحداث النادرة ذات العواقب الهائلة، فهذا لا يبرر إغفال إمكانية وقوعها. فوتيرة هذه الأحداث تزايدت بصرف النظر عن صعوبة توقعها، ومعظم غازات الاحتباس الحراري ستبقى في الجو قروناً من الزمن. لذلك لا يمكننا تجاهل احتمال وقوع الأحداث بحجة عدم التيقن من حدوثها. فعلينا أن نتحرك بسرعة؛ لم يعد بإمكاننا الانتظار.

ما هو مستوى الخطر الذي يقنع الناس بالحاجة إلى تغيير سلوكهم؟ تطالعنا الأبحاث في مجال علم النفس السلوكي والأبحاث الاقتصادية التجريبية بمعلومات مثيرة للقلق. ففي تمارين محاكاة تهدف إلى إظهار مدى تجاوب مجموعات من الناس عندما طلب منهم الاستثمار جماعياً في منع تغيّر المناخ، حبّذ كثير منهم الانتظار والاعتماد على سخاء الآخرين. وفي الحالات التي قلّ فيها احتمال حدوث تغيّر خطير في المناخ، لم يتعهد أحد تقريباً بتغطية التكاليف، بل حتى عندما بلغ ذلك الاحتمال 90 في المائة تعهدت نصف المجموعات البالغ عددها 30 مجموعة بدفع أموال كافية.

والتكاليف المتوقعة لدرء خطر تغيّر المناخ قليلة جداً إزاء ما يترتب من تكاليف على التغاضي عن خطر استمرار هذه الظاهرة. ويبدو أنّ التعاون ليس مضموناً حتى في الحالات التي يتعاظم فيها احتمال وقوع الخطر. ويجب بذل جهود حثيثة لضمان الالتزام والحصول على الدعم من الرأي العام.

ونكرر هنا التحذير الذي أطلقه جوزيف ستيغليتس، لأنّ مخاطر التخاذل كبيرة، وكما قال: "لو كان بإمكاننا الانتقال إلى كواكب أخرى بكلفة زهيدة في حال وقوع العاقبة شبه الحتمية التي يتوقعها العلماء، لقلنا نعم للمجازفة. ولكن ما من كواكب أخرى، لذلك نقول لا للمجازفة".

المصدر: Stiglitz 2011; Milinksi and others 2008; Speth 2008.

وبالإضافة إلى الرأيين المذكورين، ظهرت حديثاً فكرة أخرى تركز على إمكانية التوفيق بين النمو والاستدامة البيئية ضمن نموذج الاقتصاد الأخضر[18]. وتبتعد هذه الفكرة عن الخطاب التقليدي في موضوع الاستدامة، وتركّز على السبل التي يمكن فيها للسياسات الاقتصادية توليد أنماط مستدامة في الإنتاج والاستهلاك، وتقديم حلول شاملة لمصلحة الفقراء، وتجعل الاعتبارات البيئية جزءاً أصيلاً في القرارات الاقتصادية اليومية[19]. والنهج الذي نتبناه نحن يُكمّل نهج الاقتصاد الأخضر ويثريه، ويركّز على الإنسان، وعلى الأبعاد المتعددة للرفاه والإنصاف. نهجنا يشمل النمو، ولكنه لا يقتصر عليه.

عدم اليقين: دور حاسم

الاختلافات بين نهج الاستدامة القوية ونهج الاستدامة الضعيفة تتجاوز مسألة قدرة المدخرات المالية على أن تحل محل الموارد الطبيعية الناضبة أو عجزها عن ذلك، لتتناول مسألة عدم اليقين.

كيف نضمن إيجاد طرق تعوّض عن الضرر الذي يحدثه الإنتاج والاستهلاك في الحاضر والمستقبل؟ الجواب على ذلك هو عدم اليقين. والاعتراف بهذه الحالة من عدم اليقين التي تكتنف طبيعة المستقبل يدعم فرضية الاستدامة القوية.

ففي موضوع التنوع البيولوجي، لا خلاف على ما يأتي به من فوائد للبشر، فهي واضحة وجلية. وكلما ازداد التنوع البيولوجي ازدادت فرص إيجاد علاجات للأمراض، وتطوير محاصيل عالية الإنتاج، والحفاظ على السلع والخدمات التي يزخر بها النظام الإيكولوجي مثل جودة المياه. ولا يخفى أنّ قدرة النظم الإيكولوجية على الصمود والتعافي لن تستمر إلى ما لا نهاية. غير أن تحديد زمن نفاد هذه القدرة صعب، فقد يتحمل النظام الإيكولوجي دماراً تدريجياً فترة من الزمن حتى يصل إلى حد الإجهاد في برهة معيّنة، فينهار النظام بأكمله[20]. وقد أدت المخاطر وجهل الحدود القصوى لقدرة النظم الإيكولوجية على التحمّل إلى ظهور مخاوف حقيقية إزاء ما يُعرف بالمجازفة بالكوكب (الإطار 1.1).

والتطوّر التكنولوجي مجهول النتائج. فقد تسارع نمو الإنتاجية بعد الحرب العالمية الثانية مثلاً، ثم تباطأ بين السبعينات والتسعينات من القرن العشرين[21]. ويمكننا فهم أسباب التسارع والتباطؤ بعد حدوثه عبر دراسة الماضي، ولكن التنبؤ بالمستقبل يبقى صعباً لا بل مستحيلاً. ويبقى تحديد أنواع الابتكارات التي قد تطرأ صعبًا، فالتاريخ

حافل بتكهنات عن ابتكارات لم تتحقق مثل الإنسان الآلي المتعدد الوظائف، والسفر عبر الفضاء على نطاق تجاري واسع، وهو حافل كذلك بابتكارات غير متوقعة تحققت مثل الحواسيب الشخصية، والإنترنت، ووسائل الاتصالات النقالة[22].

لقد أبرزت المناقشات في مجال تغيّر المناخ أهمية عنصري عدم اليقين والمخاطر في فهم المستقبل[23]. واستنتج العلماء أنّ احتمال انهيار النظام كله هو احتمال لا يمكن تجاهله. وإزاء عدم اليقين من الحد الأقصى لحجم الخسائر التي قد تنجم عن التغيّرات الكبيرة في درجات الحرارة، يبقى من واجبنا الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. والهدف من ذلك ليس فقط التخفيف من العواقب المعروفة التي ستنتج من تراكم هذه الانبعاثات، بل أيضاً حماية أنفسنا من حالات لسنا على يقين من أسوأ نتائجها[24].

ويتبين مما سبق أن الاختلاف بين الاستدامة الضعيفة والاستدامة القوية يبلغ ذروته في الموقف من المخاطرة. والسؤال اليوم ليس حول إثبات أو نفي إمكانية التعويض عن رأس المال الطبيعي بأي نوع آخر من أنواع رأس المال في الماضي، بل حول إمكانية استمرار التطوّرات التكنولوجية والمؤسسية بوتيرة وباتجاه يضمنان استمرار التحسن في التنمية البشرية.

والموقف الذي سنتخذه هو رهن بالقيمة التي نوليها لرفاه أجيال المستقبل مقارنة بأجيال الحاضر؛ أي يعتمد على كيفية رؤيتنا للمستقبل من منظور الإمكانات. فلا مبرر للافتراض أنّ المستقبل سيأتي بفرص أوفر من فرص الحاضر، ولا للانتقاص من قيمة رفاه أجيال الحاضر لصالح أجيال المستقبل[25].

وموقفنا المؤيد لفرضية الاستدامة القوية نابع من جوهر المبادئ التي يقوم عليها نهج التنمية البشرية، ومن الحرص على المساواة في الرفاه بين الأجيال، وأهمية عنصري المخاطر وعدم اليقين.

الاستدامة والإنصاف والتنمية البشرية

منذ صدور تقرير برونتلاند، قدّم العلماء مجموعة تعريفات أخرى للتنمية المستدامة. ومن المسائل التي أثارت الخلاف كانت استخدام اللجنة لعبارة "احتياجات"، التي فسّرها الكثيرون على أنّها تعني الاحتياجات الأساسية، وهذا ما يرى فيه البعض تفسيراً ضيقاً جداً.

وقدّم الخبير الاقتصادي روبرت سولو (Robert Solow) تعريفاً بديلاً في عام 1993، ورأى أنّ واجب الاستدامة هو "ألاّ نورّث الأجيال المقبلة شيئاً معيناً بل أن نزوّدها بكل ما يلزم لتعيش مستوى معيشياً لا يقل جودة عن المستوى الذي ننعم به، ولتتطلّع إلى الأجيال التي ستليها من المنظور نفسه". وأضاف سولو قائلاً: "لا يجوز لنا أن نستهلك رأس مال البشرية ونستنفده"، وهذه عبارة موجزة وبليغة تندرج في إطار فرضية الاستدامة الضعيفة. لكنّ معنى "المستوى المعيشي" واسع[26]، ومعنى صفة "الجودة" يتوقف على القيمة التي نوليها للأشياء.

الاستدامة في مفهومنا

تركّز معظم تعريفات التنمية المستدامة على فكرة مفادها أنّ الإمكانات المتاحة للناس في المستقبل يجب ألا تختلف عن الإمكانات المتاحة للناس اليوم. لكن هذه التعريفات لا تعبر عن جميع عناصر مفهوم التنمية البشرية المستدامة، ولا تشير إلى دوره في توسيع الخيارات والحريات والإمكانات، كما لا تعترف بأنّ بعض أبعاد الرفاه غير قابلة للقياس، ولا تأخذ عنصر المخاطرة في الحسبان.

والتنمية البشرية هي توسيع لحريات البشر وإمكاناتهم لينعموا بالحياة التي يقدّرونها وينشدونها، علماً أنّ الحريات والإمكانات التي تمكننا من عيش حياة لائقة تتجاوز تلبية الاحتياجات الأساسية. واستناداً إلى التسليم بأنّ عيش حياة لائقة يتطلب عناصر كثيرة، قيّمة بحد ذاتها، يختلف مفهوم الحريات والإمكانات كثيراً عن مفهوم مستوى المعيشة والاستهلاك[27]. فيمكننا مثلاً احترام المخلوقات الأخرى بصرف النظر عن مساهمتها في مستوى معيشتنا، كما يمكننا الاستمتاع بجمال الطبيعة بغض النظر عن مساهمته المباشرة في المستوى المادي لمعيشتنا.

وفي نهج التنمية البشرية إقرار بأنّ للناس حقوقاً لا تتأثر بزمن مولدهم. وهذه الحقوق لا تعني فقط القدرة على الحفاظ على مستويات المعيشة ذاتها، بل أيضاً القدرة على الوصول إلى الفرص ذاتها. وهذا يحد من إمكانية التعويض بين أبعاد الرفاه، فلا يجوز لجيل اليوم مثلاً أن يفرض على أجيال المستقبل تنفس هواء ملوث مقابل التمتع بمزيد من القدرة على إنتاج السلع والخدمات. فذلك يقيد حرية أجيال المستقبل في الاختيار بين الهواء النقي أو المزيد من السلع والخدمات.

ومن الشواغل التي هي في صميم نهج التنمية البشرية حماية المجموعات الأكثر حرماناً. ولا نعني بها فقط الأجيال التي ستحظى بأقل قدر من

إزاء عدم اليقين من الحد الأقصى لحجم الخسائر التي قد تنجم عن التغيّرات الكبيرة في درجات الحرارة، يبقى من واجبنا الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. والهدف من ذلك ليس فقط التخفيف من العواقب المعروفة التي ستنتج من تراكم هذه الانبعاثات، بل أيضاً حماية أنفسنا من حالات لسنا على يقين من أسوأ نتائجها

الفرص، بل أيضاً المجموعات التي تعاني من أبلغ آثار المخاطر المحققة نتيجة لأفعالنا. لذلك لا يقتصر اهتمامنا على ما يحدث في الحالات المرجح وقوعها، بل يشمل ما يحدث في الحالات المحتمل وقوعها، ولو كان الاحتمال ضئيلاً، ويركّز على الحالات التي تلوّح بمخاطر جسيمة.

وبالاستناد إلى أعمال أناند وسين[28]، نُعرّف "التنمية البشرية المستدامة" بأنّها "توسيع الحريات الحقيقية للناس اليوم مع بذل جهود لدرء خطر المساس بحريات أجيال المستقبل". وسيراً على خطى تقرير التنمية البشرية لعام 1994، يركّز تعريفنا على أنّ الهدف من التنمية هو إدامة الحريات والإمكانات التي تفسح المجال أمام الناس ليعيشوا حياة لائقة. وتعريفنا للتنمية البشرية المستدامة هو تعريف معياري، فنحن لا ننشد الاستدامة لأي حالة من الحالات، بل لتلك التي توسّع الحريات الحقيقية. وهذا يعني أنّ التنمية التي تفتقر إلى الإنصاف لا يمكن أبداً أن تكون تنمية بشرية مستدامة.

والجدير بالذكر أنّ تقريرنا هذا لا يقترح مقياساً واحداً للتنمية البشرية المستدامة. فرغم التقدم الذي تحقق مؤخراً، لا يزال قياس الاستدامة يصطدم بنواقص كثيرة في البيانات (الإطار 1.2). ومن التحديات المزمنة أمام عملية القياس اختلاف المقاييس المحلية، والوطنية، والعالمية. ومن الأمثلة على ذلك التفريق بين استدامة الاقتصاد الوطني ومساهمته في الاستدامة على مستوى العالم. فالمقياس الذي ينسب الضرر الناجم عن ثاني أكسيد الكربون إلى الاقتصاد الذي يُنتج سلعاً تصدّر للاستهلاك، هو مقياس يتجاهل مَن استفاد من استهلاك السلع والخدمات، ويغفل الطبيعة العالمية للضرر.

والتركيز الزائد على القياس قد يؤدي إلى طمس بعض القضايا المهمة غير الخاضعة للمقاييس الكمية. ومن هذه القضايا المخاطر المختلفة التي يواجهها الأفراد والجماعات، ودور النقاش العام في تحديد خيارات السياسة العامة، وتمكين المجتمع من اتخاذ القرار بشأن كيفية تجنب المساس برفاه أجيال المستقبل.

الإطار 1.2

مقاييس الاستدامة: نبذة عن المفاهيم

لنموذج مفهوم الاستدامة، سواء الاستدامة الضعيفة أم الاستدامة القوية، تأثير على طريقة قياسنا للاتجاهات وتقييمها. وفي ظل تعدد الآراء حول تعريف الاستدامة، لا عجب من صعوبة تحديد قياس كمي يحظى بقبول واسع. وقد ظهرت مقاييس كثيرة في الأدبيات، وحددت دراسة حديثة 37 مقياساً بعضها أكثر رواجاً من الآخر، وفيما يلي استعراض للمقاييس الأكثر تداولاً.

المحاسبة الوطنية الخضراء، مقياس يعدّل مقاييس أخرى مثل الناتج المحلي الإجمالي والمدخرات، على أساس عامل الجودة البيئية ونضوب الموارد. فالمدخرات الصافية المعدّلة، وهي أحد مقاييس الاستدامة الضعيفة، تحسب بإضافة الإنفاق على التعليم وبطرح قيمة محدّدة مقابل نضوب الطاقة والمعادن والغابات، وكذلك قيمة محدّدة مقابل الضرر الناتج من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون والتلوث. وهذا مقياس إجمالي لمجموع رأس المال في الاقتصاد، أي بعناصره المالية، والمادية، والبشرية، والبيئية. ووفقاً لهذا المقياس، يُعتبر كل عنصر من هذه العناصر بديلاً تاماً عن العناصر الأخرى، وهكذا يمكن أن تعوّض زيادة المدخرات المالية عن خسارة الموارد الطبيعية مثلاً.

أمّا الأدلة المركبة فتجمع المؤشرات الاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية في دليل واحد. وقد أنجز في إطار هذا النهج عمل إبداعي هام. وهناك مثالان يعبران عن الاستدامة القوية هما البصمة الإيكولوجية، وهي مقياس للإجهاد السنوي الذي يسبّبه البشر للغلاف الجوي؛ ودليل الأداء البيئي.

وما من مقياس مكتمل من هذه المقاييس الكلية. فبعض الخبراء، مثلاً، يعارضون إقحام عناصر غير متعلقة بالسوق في قياس المدخرات الصافية المعدلة، مثل الضرر الناتج من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. وكانت البصمة الإيكولوجية موضوع انتقاد لأنها تغفل التنوع البيولوجي.

وبناء على المعلومات المستقاة من المناقشات المستمرة حول القياس، نشير إلى المقاييس الرئيسية المركبة جنباً إلى جنب مع لوحة قياس تضمّ مؤشرات معينة لتبيان الأوجه المختلفة من الاستدامة (الجدولان الإحصائيان 6 و7). فالمؤشرات المنفردة ترصد أهمية الاستدامة القوية بكشف الأداء الضعيف والتدهور في أي وجه من هذه الأوجه.

المصدر: Jha and Pereira 2011; Dasgupta 2007; Neumayer 2010a, 2010b.

الإنصاف في مفهومنا

كانت فكرة الإنصاف في الماضي تعني مكافأة الأفراد حسب مساهمتهم في المجتمع[29]. وقد أصبح الإنصاف، بمعناه المرادف للعدالة، يشير إلى عدالة التوزيع، أي تجنب حالات عدم المساواة المجحفة بين الناس.

ويدين التفكير المعاصر حول الإنصاف لأعمال الفيلسوف الأمريكي جون رولز (John Rawls). وهو يقول إنّ النتائج العادلة هي تلك التي يقبل بها الناس "على غير علم"، أي التي يقبلون بها، كما لو كانوا لا يعرفون موقعهم في المجتمع[30]. والتقت فكرة العدالة عند رولز مع الحريات الأساسية والعدالة الإجرائية، كما سمحت بعدم المساواة فقط إذا ثبُت أنه سيؤدي إلى منافع للجميع (وإذا كان الحد منه سيضر بالجميع).

ونهج الإمكانات هو حصيلة الاتجاه الفكري الذي يميّز بين حالات عدم المساواة، من حيث كونها حالات مجحفة وحالات غير مجحفة. ففي مجموعة محاضرات هامة قدّمها أمارتيا سين في عام 1979، اقترح التفكير في المساواة من حيث الإمكانات. فالمساواة ليست ضرورية وليست كافية لتحقيق الإنصاف، والاختلاف في القدرات والتفضيلات الفردية يمكن أن يؤدي إلى اختلاف في النتائج، حتى لو تكافأت الفرص وتشابهت سبل الحصول على الموارد. وما يهم في هذا السياق هي

المستويات المطلقة للإمكانات، فعدم المساواة بين أصحاب الملايين وأصحاب المليارات لا يهم بقدر ما يهم عدم المساواة بين الفقراء والأغنياء. وما يهم أيضاً هي الصفات الشخصية، فالمجموعات الفقيرة والمحرومة، ومنها الأفراد الذين يعانون إعاقات نفسية وجسدية، يحتاجون إلى فرص إضافية تسهل حصولهم على السلع والخدمات العامة ليتساووا مع غيرهم من حيث الإمكانات.

ورغم الاختلاف في المفاهيم، ترتبط حالة عدم المساواة في النتائج المحققة وعدم الإنصاف ارتباطاً وثيقاً في الواقع. فعدم المساواة في النتائج المحققة هو حصيلة عدم المساواة في الإمكانات. فمتوسط العمر المتوقع للفرد في مالي، مثلاً، هو دون العمر المتوقع للفرد في النرويج بنحو 32 سنة، لأنّ الإمكانات المتاحة للسكان في مالي أقل بكثير من الإمكانات المتاحة للسكان في النرويج. وفي هذا المثال، يتضح لنا أنّ حالة عدم المساواة بين مالي والنرويج هي أيضاً حالة عدم إنصاف. وإذا كان من الممكن قياس عدم المساواة في النتائج الأساسية، فليس بالإمكان دائماً رصد توزيع الإمكانات. وفي هذا التقرير نستخدم عدم المساواة دليلاً لقياس عدم الإنصاف مع الإشارة إلى الاستثناءات عندما لا تكون العلاقة واضحة بين عدم المساواة وعدم الإنصاف. وما نقصده بعدم المساواة في التنمية البشرية، لا يقتصر على عدم المساواة في الدخل، بل يشمل حالات عدم المساواة في الوصول إلى خدمات الصحة، والتعليم، وفي الحريات السياسية.

لمَ التركيز على الاستدامة المنصفة؟

يركّز التقرير على الصلة بين الاستدامة والإنصاف، ولا سيما على العواقب التي تطال التنمية البشرية جراء عدم الاستدامة البيئية، وخاصة للفئات المحرومة حالياً، وكذلك على مواضع الترابط بين تحقيق الاستدامة وترسيخ الإنصاف، وإمكانية تحقيق إصلاحات جذرية تمهد الطريق إلى تحقيق الاستدامة والإنصاف على حد سواء. ونؤكد أن تحقيق التنمية البشرية يستلزم الاهتمام بالاستدامة المحلية، والوطنية، والعالمية، وذلك في إطار من الإنصاف والتمكين.

وفي السعي إلى تحقيق الاستدامة البيئية، لا يجوز أن تغيب عن بالنا تطلّعات الفقراء إلى حياة أفضل[31]. فتوسيع الفرص والخيارات المتاحة للناس شرط أساسي في نهج التنمية البشرية، وقد يدعو الواقع إلى حالات مفاضلة وخيارات صعبة. غير أن هذه الخيارات هي مسؤولية أخلاقية تفرض علينا توطيد مواضع التآزر الإيجابي لدرء التباعد بين الحاضر والمستقبل.

وعلى الرغم من اختلاف المفاهيم، تكاد تكون شواغل الاستدامة هي نفسها شواغل الإنصاف في الواقع. فكل من المفهومين يُعنى بعدالة التوزيع. وفي عدم الإنصاف إجحاف هو نفسه سواء أكان بين أفراد الجيل الواحد أم بين الأجيال المختلفة. وفي حالات عدم المساواة إجحاف عندما تؤدي إلى حرمان مجموعات معينة، لمجرد انتمائها إلى جنس أو عرق أو مكان معيّن، أو عندما تتسع الفوارق إلى حد الفقر الشديد. وما يقترفه الجيل الحالي من تدمير للبيئة يضر أجيال المستقبل، لا يختلف عمّا تقترفه مجموعة معيّنة في الجيل الحالي من أعمال تحبط تطلّعات مجموعات أخرى تنشد التمتع بفرص متساوية في العمل، والصحة، والتعليم.

لقد أيّد أناند وسين فكرة العمل على تحقيق الاستدامة والإنصاف معاً قبل أكثر من عقد من الزمن بالقول: "الانشغال بالإنصاف بين الأجيال وإغفال حجم مشكلة عدم الإنصاف بين أفراد الجيل الواحد، إنما هو انتهاك لمبدأ الحقوق الأساسية"[32]. ومع ذلك ترى نظريات كثيرة في موضوع الاستدامة أنّ الإنصاف وضائقة الفقراء قضيّتان منفصلتان لا رابط بينهما. وهذا التفكير ناقص وغير مجد. فالتفكير في سياسات لتحقيق الاستدامة بمعزل عن وضع سياسات لمعالجة حالات عدم المساواة بين البلدان وداخل البلد الواحد، هو أشبه بوضع سياسات لمعالجة حالات عدم المساواة بين فئات السكان (في الأرياف والمدن مثلاً) من دون الاكتراث بقضية الإنصاف بين فئات أخرى (مثل الفقراء والأغنياء).

ونحن إذ نؤكد على ضرورة تحقيق الاستدامة والإنصاف معاً، لا ندعي أنّ المفهومين هما واحد. فالاستدامة تُعنى بنوع واحد من الإنصاف، وهو الإنصاف بين البشر المولودين في أزمنة مختلفة، وهذا ما يميّزها عن مفهوم الإنصاف، الذي يُعنى بتوزيع النتائج والفرص والإمكانات في الوقت الحاضر. وإن لم يكن الحال كذلك، فمن العبث البحث في تأثير الإنصاف على الاستدامة.

والأسباب التي تدفعنا إلى التركيز على الصلة بين الاستدامة والإنصاف هي أسباب معيارية وتجريبية أيضاً. فالعوامل التجريبية تساعد على فهم الصلة بين الاستدامة والإنصاف، ومواضع التآزر بينهما، وتساعدنا على فهم احتمالات المفاضلة التي قد تنشأ. وقد خصصنا لذلك بحثاً وافياً في الفصلين الثاني والثالث.

تحقيق التنمية البشرية يستلزم الاهتمام بالاستدامة المحلية، والوطنية، والعالمية، وذلك في إطار من الإنصاف والتمكين

موضوع البحث

يحدد هذا التقرير سبلاً لتحقيق الاستدامة والإنصاف معاً. والاتجاه العام في بحثنا يؤيد البرنامج الواسع للتنمية البشرية الذي يركز على فهم الأفعال والاستراتيجيات التي يمكن أن يأخذ بها البشر لتوسيع حرياتهم وإمكاناتهم. ونحن إذ نعترف بوجود عوامل كثيرة تعوق استدامة التنمية البشرية أو تعززها، سنحصر تركيزنا في الاستدامة البيئية. وسنبحث فيما يمكن أن يفعله الأفراد، والمجتمعات المحلية، والبلدان، والعالم لضمان عدالة التوزيع بين الأجيال وبين أفراد الجيل الواحد، وتوسيع الإمكانات حيثما أمكن.

والسعي إلى تحقيق الاستدامة والإنصاف لا يشترط علاقة تآزر بين المفهومين. وسنلاحظ أن هذا التآزر لن يحدث في حالات كثيرة، لكنّ هذا لا يعفي من تحديد حالات التآزر الإيجابي بينهما، والاهتمام بحالات المفاضلة.

ويوضح الشكل 1.1 هذا المنطق بأمثلة عن سياسات محددة عُرف عنها دورها في دعم تحسين الاستدامة والإنصاف أو في إعاقتهما[33]. وإذا كان المقصود من هذا الشكل تبيان بعض النتائج المرجحة، تبقى معظم النتائج رهناً بالظروف، والمقصود من هذا الشكل التوضيح وليس تقديم الدليل القاطع. ومن الأمثلة:

- توسيع إمكانات الحصول على الطاقة المتجددة، وفرض ضريبة على المعاملات المالية الدولية لتمويل عمليات التخفيف من حدة تغيّر المناخ والتكيف معه، من العوامل التي تسهم في تحقيق الاستدامة والإنصاف معاً (المربع 1)، وهذا ما يتناوله الفصلان 4 و5.
- دعم استهلاك البنزين، الذي لا يزال ممارسة شائعة في الكثير من البلدان، يمكن أن يسبّب نكسة في الإنصاف والاستدامة (المربع 3)، وذلك بمنح معاملة تفضيلية للذين يستطيعون شراء سيارة، وتشجيع الأفراد على استهلاك هذا المورد، علماً أنّ أنواعاً لا تحصى من المعونات التقليدية وغير المنصفة لا تزال تمنح في الزراعة، والطاقة، والمياه، وكثيراً ما تتسبّب في أضرار على البيئة[34].
- بعض السياسات يحقق الاستدامة دون الإنصاف أو العكس. فتخصيص معونات لتأمين الفحم في البلدان النامية، مثلاً، قد يؤدي إلى تعزيز النمو، لكنه قد يساهم في زيادة انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. ومثل هذه السياسات قد يُنتج آثاراً إيجابية على الإنصاف العالمي، لكنّه يفضي إلى آثار سلبية على الاستدامة (المربع 4).
- والعكس صحيح، إذ يمكن أن تؤدي السياسات إلى تحسين الاستدامة وإلى تفاقم في حالات عدم الإنصاف (المربع 2). فالسياسات التي تحد من الوصول إلى موارد الملكية العامة مثل الغابات قد تعزز الاستدامة بالمحافظة على المورد الطبيعي، لكنّها تحرم المجموعات الفقيرة من مصدر دخلها الأساسي، مع أنّ الواقع قد يختلف أحياناً.

ونحن لا نفترض وجود رابط إيجابي أثبتته التجربة بين الاستدامة والإنصاف. فهذا الرابط يمكن أن يكون موجوداً، لكن إثبات وجوده يتطلب مزيداً من البحث. وقد يظهر هذا الرابط في أي وقت تقع فيه معظم البدائل المعقولة في المربع 1 أو المربع 3 من الشكل 1.1. غير أن من الممكن أيضاً أن تقع معظم البدائل المعقولة في المربع 2 أو المربع 4، وهما يبيّنان حالات المفاضلة بين الاستدامة والإنصاف، كما قد تكون المسارات غير خطية. جميع هذه الاحتمالات تتطلب دراسة موسّعة ومعمّقة.

ويمكننا المضي إلى أبعد من ذلك. فالمفاضلة بين الاستدامة والإنصاف أشبه بالمفاضلة بين رفاه مجموعتين محرومتين. ولا يمكن اتخاذ قرار المفاضلة بمنأى عن الظروف الهيكلية والمؤسسية في المجتمع، ولا بمنأى عن معالجة القيود والعوائق كما هو الحال في المفاضلة بين متطلّبات المجموعات المختلفة. ولذلك، نحن لا نركز في سياستنا على إيجاد مواضع التآزر الإيجابي فحسب، بل على تحديد السبل الكفيلة بإرساء أسس متينة للتآزر

الشكل 1.1

مواضع التآزر والمفاضلة بين الاستدامة والإنصاف

يدعو هذا الإطار إلى تحديد مواضع التآزر الإيجابي والنظر في مواضع المفاضلة بين الهدفين

الإيجابي. والهدف الذي وضعناه نصب أعيننا هو إيجاد الحلول التي تقع في المربع 1، وهي الحلول التي تحقق مكاسب للجميع (تحمي البيئة وتعزز الإنصاف والتنمية البشرية). وعلينا تفضيل النُهج التي تندرج في المربع 1 في حال توفرها على النُهج التي تندرج في المربعين 2 و3، لكننا نعترف بأنّ خيارات المربع 1 قد لا تكون ممكنة دائماً[35].

* * *

يقدم الفصل التالي نبذة عن الطريقة التي يعوق بها شح الموارد والضوابط البيئية تحقيق التنمية البشرية والإنصاف. ويستعرض الأدلة المتوفرة من مختلف البلدان على وجود ترابط بين الاستدامة، والإنصاف، والتنمية البشرية، ويبيّن التحديات الماثلة أمام تحقيق هذه الأهداف.